البحث المعجمي العربي الحديث خصائصه و مميزاته
التجربة المعجمية لعلي القاسمي نموذجا

أ/ حياة لشهب
المركز الجامعي ميلة

تعدّ المعجمية العربية من أهم المباحث اللغوية التي أولاها العرب عناية خاصة، وخاضوا فيها خوضا أقل ما نقول فيه أنه قد جمع بين التنظير والتطبيقي، فوضعوا معاجم ووضعوا في مقدماتها نظريات تنظم طريقة وضعها وتسهل عليهم العمل، لكن هذه النظريات التي من المفروض أن يتبعوها قد حاد عنها معظمهم في حقيقة الأمر، لكن بطبيعة الحال ليس إنكارا لها وإنما اشتغالا واهتماما بالجانب التطبيقي أكثر، لأنه كان- كغيره من العلوم والأبحاث اللغوية الأخرى- مسخرا لخدمة الدين الإسلامي ومحاولة توصيله على أحسن وجه للناس؛ إذ ليس غريبا أن نجد المحاولات الأولى لعلمائنا قد تغيّت هذا الهدف ووضعته نصب أعينها، حيث كانت البداية بشرح غريب القرآن، فألفوا في ذلك كتب كثيرة تحت هذا العنوان ثم أردفوه بشرح غريب الحديث، وهذه المرحلة تعد مرحلة طفوليّة للعمل المعجمي العربي إن جازت لنا التّسمية والتعبير، وكان ذلك طبعا بعد أن تغيّرت الأوضاع واتسعت الرسوم والحدود، واشتدّت الفتوحات الإسلامية لتشمل مشارق الأرض ومغاربها، ما جعل هذه الحركة تتبع بنشاط آخر يتعلق بدراسة هذا النص المقدس ومحاولة فهمه، والوقوف على مقاصده ومعانيه، والبحث في غريب لفظه تقريبا له من عقول الناس حتى ينال حظا أوفر من التصديق في عهد كثرت فيه الشكوك حوله(1).

لقد تلت هذه المرحلة مراحل أخرى عرفتها الصناعة المعجمية، وكان ذلك لما انتقل الاهتمام من الكتاب المقدس إلى اللغة العربية التي نزل بها، هذه اللغة التي اكتسبت شيئا من قدسيّته، ورفض أبناءها المخلصين أن يشوبها شيء هؤلاء الذين وهبوا أنفسهم حماية لها و"صيانة وحفظا لكنز العربية من التفتّت برحيل حفاظها وحراسة لهذه اللغة الكريمة من أن يربض على حرمة أرضها دخيل، تقتحمه الأنظار، وتلفظه الأنفاس"(2). ضف إلى ذلك محاولة تيسير طرق تعلّمها للناس، وحفظ موادها وأصولها، وتزويدهم بثروة لغوية لا يستهان بها، فكان المعجم بذلك أعظم خطوة في التأليف اللغوي(3) أثمرته هذه الجهود، وهذه المراحل التي مرّ بها عملهم هذا قبل

أن يستوي على ساقه ويخرج على ما، ثلاث هي: **المرحلة الأولى** قام خلالها العلماء بجمع كلمات اللغة كيفما اتفق دون أن يتبعوا طريقة محددة(4)، "فالعالم يرحل إلى البادية يسمع كلمة في المطر، ويسمع كلمة في اسم السيف، وأخرى في الزرع، والنبات فيدوّن ذلك حسبما سمع من غير ترتيب إلاّ السّماع".(5) **والمرحلة الثانية**: عرفت حصر الكلمات المتعلقة بموضوع واحد وجمعها في شكل رسائل كالألفاظ المتعلقة بالمطر، أو الإبل، أو الخيل، أو الدّواب أو الغنم...وهي ما شكّلت فيما بعد معجمات المعاني(6)، ومن الأوائل الذين ألفوا في هذا النّوع: **أبو زيد الأنصاري**(216هـ): الذي له كتاب في المطر وآخر في اللبن. **الأصمعي**(216هـ): وله كتاب في السلاح، والنبات، والشجر، والنخيل، والإبل... **ابن السكيت** (231 هـ): له كتاب في الحشرات والطير، إضافة إلى آخرين كان لهم الفضل في ذلك وكتبوا في مواضيع شتى(7). أما **المرحلة الثالثة**: تميّزت هذه المرحلة بوضع معجمات شاملة تضم الكلمة العربية مصنفة بطريقة خاصة، أو بالأحرى حسب النمط الذي يرتضيه صاحب المعجم، فيرجع إليه من أراد البحث عن معنى كلمة ما، ويعد معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي(175هـ)أول معجم عربي شامل، تخيّر له صاحبه الترتيب الصوتي من نظام التقاليب، ثم تلته بعد ذلك معجمات أخرى "كجمهرة اللغة" لابن دريد (223-322هـ)، و"البارع" لأبي علي القالي (ت 356هـ)، و"تهذيب اللغة" للأزهري(282-370) و"المجمل" و"مقاييس اللغة" لابن فارس (ت395هـ)، و"المحكم" لابن سيّده الأندلسي (ت458 هـ)، إضافة إلى قائمة أخرى طويلة نكتفي بما ذكرنا منها(8).

لقد شغل هذا الجانب من البحث علماء العربية على اختلاف توجهاتهم قديما، فتفننوا فيه وأبدعوا في طرق وضعه حتى صنعوا به لأمتهم تفوّقا على جميع الأمم الأخرى، إذ لا توجد أمة تضاهي الأمة العربية في هذا المجال قديما وحديثا، وخير شاهد على ذلك الفكر الإنساني الذي سجّل لنا ذلك في أحسن صورة(9)، فمن ناحية التطبيق نجدهم قد وقفوا عند حدي اللفظ مبنى ومعنى فجاءت معاجمهم متعدّدة متنوعة لم تترك مجالا إلا أغنته، فجاءت معجمات في الألفاظ العامة على غرار معجم العين للخليل، وأخرى متخصصة متعلقة بمجال محدد كتفاسير غريب القرآن أو الحديث وكتب التراجم والطبقات في مختلف العلوم كطبقات النحويين والمعارف الإنسانية، ومعجمات للمصطلحات كـ"كتاب التعريفات" للشرف الجرجاني...، كما جاءت

معجمات المعاني التي كانت بدايتها مع الرسائل اللغوية التي تتعلق بموضوع واحد فقط، ثم اكتملت صورتها لما أصبحت تتناول عدة مواضيع في معجم وواحد، ككتاب "فقه اللغة وسر العربية" للثعالبي(10)، هذا فيما يخص الجانب التطبيقي، أما فيما يخص الجانب التنظيري فلا نكاد نعثر عليه– كما سلف الذكر– لتركيز العلماء الأوائل على التطبيق أكثر لا التنظير، لكن هذا لا يعني إلغاءه تماما من اهتماماتهم، فبالرغم من عدم وجود دراسات تنظيرية معمّقة مستقلة بذاتها، فإنّنا نعثر في مقدمات معجماتهم على مجموعة من الآراء النقدية لكنها في الحقيقة، دراسات تنظيريّة قيّمة، وتزامنت مع البدايات الأولى للوضع المعجمي، أولّها ما جاء في مقدمة معجم "العين" للخليل، التي تضمّنت دراسة صوتية وصرفيّة ونحويّة للغة العربية شرحت فيها نظرته المعجمية التي "تعتبر نقلة نوعيّة في ميدانها، فهي أمّ الرؤى المعجمية العربية العربية، لأنها أولها على الإطلاق...تحوّلت بالمعجمية العربية من الرواية والسماع إلى تركيزها على معايير لغويّة لسانيّة موثّقة مبرّرة، تنطلق من الوصف الصوتي والبنيوي، والمقارنة والمقابلة بين اللغات إلى الاستقراء والإحصاء الرياضي، وغايتها أساسا الإحاطة بالخطاب العربي ومدى قدرة اللغة على التعبير عن معالم المجتمع ومآثره في الماضي والحاضر والمستقبل"(11). لكنها لم تكن في مقدّمته على قدر من الوضوح، إلاّ بعد أن عمل إلى شرحها وتفسيرها شراح المعجم ومفسروه القدامى والمحدثون فيما بعد، أين اتضحت نظرته المعجمية في اختيار المادة وتبويبها، وتعتبر نظرته وغير بعيد عنها نجد أيضا مقدّمة ابن دريد في (الجمهرة)، أما مقدمة "لسان العرب" لابن منظور، فقد أورد فيها نقدا لمناهج المعجمات السابقة له كـ"العين" و"التهذيب" والصحاح ...، سواء من ناحية الجمع أو الوضع انطلق فيه من دراسة شاملة لهاته المعجمات كي يبني نظرته القائمة على مبدأ الكثافة ووصولا إلى الآراء النقديّة القيّمة التي وردت في"الجاسوس على القاموس" لأحمد فارس الشّدياق، "الذي يعتبر أول من وضع دراسة نظريّة وتنظيريّة مبنيّة على مبادئ لغويّة اجتماعية، لم يسبق لها في تاريخ المعجميّة العربية إلا الخليل بن أحمد وابن فارس ولقد كان هذا الأديب المتعلق بالمعجميّة وقضاياها متأثرا بالنظرة (الدروينية)، وما كان لها من وقع على جميع العلوم في عصره،وعلى معجمه (سرّ الليال في القلب والإبدال)وجاء ذلك في مقدّمة هذا المعجم الذي ارتضاه صاحبه معجما عربيا نموذجا بعد نقد وتجريح القاموس للفيروزأبادي كما ارتضاه معجما دوليّا باعتبار ما سعى إلى إقراره من المبادئ لتكون صالحة لكلّ اللغات، ومنها العربية ومعاجمها، وتشمل تلك المبادئ الأصول

اللغوية والصرفيّة والدلالة وترتيب المعجم"(12). الذي قدم فيه صاحبه دراسة نقدية للمعاجم العربية انطلاقا من"القاموس المحيط" للفيروز أبادي، خاصة فيما يتعلق بقضية الترتيب بنوعيه الداخلي والخارجي، معاينا الاضطراب التي تعانيه المعاجم القديمة اقترح على إثرها منهجا جديدا لترتيب المفردات ترتيبا داخليا، يقضي بتقديم المعاني الحسية على المجردة، والمعاني الحقيقية على المجازية، والأفعال على الأسماء والأسماء على الصفات (13)، ضف إلى ذلك ما جاء في مقدمة عبد الغفور عطار التي قدّم بها لمعجم"صحاح الجوهري"، ناقش فيها العديد من قضايا اللغة العربية والمعجمية، إضافة إلى طرحه لمفهوم المعجم ووظائفه وتعتبر أول مقدّمة تتطرّق إلى هذا الموضوع، والسّبب ربما يعود إلى أن صاحبها قد وضعها في وقت طرحت فيه هذه القضية بكثرة- وهي دراسة تنظيرية عكس مقدّمة لسان العرب-ومع أن هذه الدراسات – على تفاوت أحجامها- لم تكن دراسات معمّقة مستقلة بذاتها، إلا أنها كانت تعبّر عن مناهج أصحابها ونظريتهم في التأليف المعجمي، وهي عادة ما تكون دحضا متحيّزا لما سبقها من مناهج، (14)لكنها تبقى تدور كلها حول قضية الفصحى التي عالجوها حسب منهجيات متنافرة، وغابت عنهم قضايا عديدة أساسيّة منها مفهوم المعجم ووظائفه، ومسألة التعريف المستعصيّة وصلتها بعلوم شتّى كالفلسفة والمنطق (15).

إن الحديث عن الفكر المعجمي التراثي لا يعنينا في دراستنا هاته، بقدر ما يعنينا الفكر المعجمي الحديث، الذي يبقى قضية شائكة يعتبر الحديث فيها نوع من المجازفة، لذا سأحاول أن أقف في هذا الصدد على طبيعته، وأهم الميزات والخصائص التي اتسم بها من خلال تجربة علي القاسمي، وما كان حديثي السابق في مثل هذا الموضع إلا من باب إدراج مقدمة تأريخية تثبت أصالة وعمق هذا المستوى من البحث لدى الأمة العربية، وتذكّرنا بما جابهه جهابذة اللغة العربية في عصورها الأولى من أجل الحفاظ عليها.

لقد ارتأيت أن أمهد لحديثي عن خصائص ومميّزات الفكر المعجمي الحديث من خلال تجربة علي القاسمي بهذا الحديث، حتى أضع القارئ في الصورة الحقيقة لهذا الفكر، هذا الذي شهد عدّة تموّجات وتحدّيات في مساره، خاصة في العصر الحديث الذي عرف نهضة عربية حقيقية "بدأت إبراقا مع حملة نابليون على مصر عام1798م، وإشراقا في عهد محمد علي الذي

ابتعث البعوث إلى أوروبا، وأسّس المطابع والمعاهد والمدارس، وشجّع الترجمة، والإنتاج الأدبي والعلمي، بكلّ فنونه، فأعطى دفعة كبيرة لحركيّة النّهضة بمصر، التي كانت قدوة للعالم العربي بما فيه بلاد الشّام والعراق، والمغرب العربي" (16)، وقد صاحب هذه النهضة غزو ثقافي وفكري على جميع الأصعدة وانبثقت معه مجموعة من الأبحاث والدراسات على جميع المستويات والميادين بما فيها البحث اللغوي، الذي كانت انطلاقته بإعادة إحياء اللغة العربية وبعثها من جديد لإعادة الاعتبار لها، فإحياء اللغة هو إحياء للهوية ، وكان ذلك من خلال إعادة إحياء التراث وتقديمه لأبناء الأمة العربية عن طريق طباعة أمات الكتب القديمة كـ "البيان والتبيين"، و"طبقات فحول الشعراء" و"الأغاني" و"مفتاح العلوم"، وتسهيل طباعة المخطوطات وتوسيع نطاق استعمالها بتوفير أكبر قدر من النسخ، وشرحها وتقديم دراسات تيسيريّة تسهّل فهمها وتقرّبها من عقول الناشئة.(17)

لقد كانت بداية عملية البعث هذه في إطارها اللغوي من المعجمات، لما لها من دور فعّال في التعريف باللغة العربية وشرح مفرداتها وتسهيل الاطلاع على المؤلفات التراثية التي أصبحت لغتها شبه غريبة عن أبناء الأمة العربية في العصر الحديث، لبعد زمن تأليفها عنهم وشساعة بونه، فانطلق بحثهم في بداية الأمر من القديمة، حيث أعادوا طبع المعروف منها لتسهيل تداولها بين الناس، فظهرت طبعات كثيرة ومتعدّدة لمعجمات جاءت متزامنة، ففي فترة ما بين (1870-1889)، طبعت ست معجمات هي: "تاج اللغة وصحاح العربية" للجوهري، "مختار الصحاح" للرّازي، "قاموس المحيط" للفيروز أبادي، "المصباح المنير" للفيومي، كتاب ابن منظور "لسان العرب"، "أساس البلاغة" للزمخشري و"تاج العروس" للزبيدي. (18) هذا وقد توازت مع هذه الحركة الإحيائيّة، مجموعة مختصرات للمؤلفات التراثيّة قام بها مجموعة من الباحثين الرّامين إلى تيسير وتسهيل الاطلاع على المعجمات التراثيّة، ثمّ تلتها بعد ذلك جهود تأليفيّة تطبيقية حاول أصحابها من خلالها، الدفع بعجلة حركيّة التأليف المعجميّ قدما إلى الأمام، حيث شهدنا نشاط الحركة التأليفيّة التنظيريّة في هذا المجال، حمل شعلتها مجموعة من الباحثين الغيورين على لغتهم من سوريا ولبنان ومصر...، في محاولة منهم لإخراجه من حيز الإحياء إلى حيّز التأليف والتصنيف،

فمنها ما كان في شكل محاولات فردية، كصنيع بطرس البستاني في معجمه "محيط المحيط"، وهو أوّل محاولة معجميّة عربيّة حديثة، عمل على اختصاره لاحقا في معجمه"قطر المحيط" ارتأى به أن يكون معجما للطلاب وناشئة المستقبل، فجعله يتماشى ومتطلباتهم، بحيث يكون سهل المنال قريب المأخذ، وافي القصد، والشرتوني بمعجم آخر تحت اسم "أقرب الموارد في فصح العربيّة والشّوارد"، ألّف عام 1889م، ويعتبر من أكبر المعجمات العربية الحديثّة، ألف تلبيّة لطلب الآباء اليسوعيّن "الذين جذبهم حب هذه اللغة الشريفة، وعرفان مرتبتها المنيفة، مع أجنبيتهم عنها، إلى أن يفرضوا تعليمها في مدارسهم، وذلك ليأتي الطالب على اللغة ولو مرة في مدة الطلب، فتعرف المعاني في ذهنه إلى ما يليق بها من الألفاظ، ويتمرس بأساليب اللغويين، وتتراءى له بلاغة كلامهم (...) فتقدموا المعروف من كتب اللغة، فلم يجدوا منها كتابا يواجه مقصودهم، ويشايع مرادهم، وذلك لالتزام المؤلفين ذكر ألفاظ السوءات وما يتعلق بها (...) مثل هذه الألفاظ ممّا حظر إدخاله في كتب المتعلمين" (19). فهو موجه إلى الطلاب على غرار معجم "محيط المحيط"، هدف به صاحبه بالدّرجة الأولى إلى إعادة مكانة اللغة العربية في نفوس أبنائها، وجعلهم يأنسون إلى بلاغتها، ويتمرّسون بأساليب لغوييها حتى يستقيم دوقهم وتتمكّن ملكتهم، فمعجمه هذا لم يأت إلاّ لعجز العامّة من الاستفادة وتلقي المعجمات العربيّة التراثيّة. وغير بعيد عن هذا يطالعنا لويس معلوف بمعجم آخر، هو إلى المتمدرسين والباحثين حديثي المعرفة أقرب، وبتلبيّة حاجتهم أنسب فلا هو بالمختصر المخلّ ولا هو المطيل المملّ، يتيح لهم ما يبتغونه بكل سهولة ويسر حتى عدّ من أهم المعجمات الحديثة التي سجّلت تحوّلا في مسار الحركة المعجمية الحديثة ذات التوجه المدرسيّ، التي لا طالما لهج بها أرباب المدارس وأدباء اللغة العربية وأئمتها العاملين في إعلاء شأنها وإدناء قطوفها (20). إضافة إلى مؤلّف أحمد رضا العاملي، المسمى بـ"متن اللغة"سنة 1930م، الذي وضع باقتراح من مجمع اللغة العربية بدمشق، و"نجعة الرّائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد"لإبراهيم اليازجي وهو يدرج ضمن معاجم المعاني، مبوّب وفق أبواب بلغ عددها اثني عشر بابا، تطلّع من خلاله "إلى استقامة اللغة على لسان الطالب، وتوسيع مداركه في معانيها المتعدّدة، فكان أن وضع له هذه النجعة لتقيله من عثراته، وتساعده على تحسين لفظه، وسلامة كتابته، وتوسيع ثقافة علومه"(21)، وغيرهم كثير، ومنها ما كان في محاولات جماعيّة، كسلسلة المعجمات التي أصدرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة تكفّلت بإنجاز كلّ واحد منها لجنة مختصّة،

مكوّنة من عضوين فأكثر مع الاستعانة بخبراء من شتى العلوم، غرضه منها المحافظة على سلامة اللغة، وجعلها وافية لمطالب العلوم والفنون في تقديمها. ملائمة على العموم لحاجات الحياة في العصر الحاضر(22) على غرار "المعجم الوسيط" أصدر عام 1936 بطلب من وزارة المعارف كرغبة منها في خدمة العالم العربي، واللغة العربية بمعجم يلبي حاجيات العصر ويكون محكم الترتيب، واضح الأسلوب، سهل التناول، مشتملا على صور لكل ما يحتاج شرحه إلى تصوير ومصطلحات العلوم والفنون على نمط حديث، (23) صدرت طبعته الأولى سنة 1960 بالقاهرة ثم تلتها طبعة ثانية سنة 1972، وطبعة ثالثة سنة 1985، وفي كل واحدة كانت تقوم لجنة جديدة بمراجعته وإعداده، وقد وُضع كما ورد في تصدير الطبعة الثانية « لتحقيق غرضين أحدهما أن يرجع إليه القارئ المثقف ليسعفه بما يسد الحاجة إلى تحرير الدلالة للفظ شائع، أو مصطلح متعارف عليه، والغرض الآخر: أن يرجع إليه الباحث والدارس لإسعافهما بما تمس الحاجة إليه من فهم نص قديم من المنثور أو المنظوم» (24) ، فهذا المعجم قد أُلِّف للباحثين أو الأدباء والمتخصصين، كي يقدّم لهم ما يعينهم على فهم النّصوص القديمة، ويسدّ حاجاتهم إلى الألفاظ أو المصطلحات التي تعبر عن مفاهيم جديدة. و"المعجم الوجيز"الذي يعتبر في الحقيقة اختصارا للمعجم الوسيط، وقد طبعت منه طبعة مدرسيّة، توزّع على الطلبة في المرحلة الثانويّة، بحيث لا غنى لهم عنه، لأنه يسعفهم في الوصول إلى معني الألفاظ، وأصلها وجموعها ومجردها ومزيدها، وأصل حرف العلة فيها، و"المعجم الكبير"، الذي أشرف على إنتاجه المستشرق الألماني فيشر، حيث أنجز منه مقدمة ونموذج قبل أن توافيه المنية، أكمل مشواره في ما بعد مجموعة من المختصين، صدر الجزء الأول عام 1390هـ - 1970م (حرف الهمزة) ، والجزء الثاني عام 1402هـ - 1982م (حرف الباء)، والجزء الثالث عام 1412هـ - 1992م (حرفا التاء والثاء)، والجزء الرابع عام 1420هـ - 2000م (حرف الجيم). ، وهذا المعجم يعتبر معجما شاملا يستوعب اللغة في مختلف عصورها، ويستشهد بالشعر والنثر في أي عصر قيل فيه، ويثبت الألفاظ القديمة إضافة إلى الألفاظ الطارئة التي دعت إليها ضرورات التطور، وفرضها التقدم الحضاري والرقي العلم الحاصل، لكن المؤسف للأمر أن العمل فيه قد توقّف عند حرف الثاء فقط. إضافة إلى "المعجم الأساسي" الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الأليكسو)

عام 1989م، ناهيك عن سلسلة معجمات المصطلحات والفنون التي أصدرته مختلف المجامع اللغويّة.

وأمام تشعب هذه المسالك انبثقت مجموعة من الدراسات راح أصحابها يتدارسون حال الفكر المعجميّ العربيّ الذي اصطدم بواقع فكريّ يعيش فوضى تجاذبتها توجّهات عدّة، بين متعصّب للتراث الخصيب، ومتلهّف للمناهج للسانيّة الغربية البراقة التي تغريها بالعصرنة والمستقبل، ومتوسط بين هذا وذاك وما هذا التشعّب والتعّدد في وجهات النظر إلاّ دليل على تخبّط هذه الأمّة في مخلّفات التكالب الاستعماري الذي بسط يده على بلدانها لردح طويل من الزّمن، فبعد الاستقلال لم يكن بإمكانها الاختيار بين العودة إلى تراثها الثّريّ أو التفتح على الوهج الحضاري الغربي المشعّ ومعاصرته والسّير في مساره. (25)

لقد ظهرت في ظل هذا الزخم والتزاحم الحضاري دراسات معجميّة عدّة تحاول اللّحاق بالركب الحضاري، فكانت اهتمامات الباحثين في بداية الأمر منصبّة حول الاهتمام بتاريخ المعجمية العربية، وخصائصها ومميزاتها، والعمل على وضع معجم عربي جديد يتماشى ومتطلبات الإنسان العربي الحديث، ثم انتقلوا إلى قضية أخرى شغلت فكر وحبر العديد من الباحثين، تتعلق بإبراز عوامل التأثر والتأثير التي طرأت على المعجمية العربية، مبيّنة طرافتها القديمة وخضوعها المعاصر لبنيات المعاجم الأوروبية.

ومن هذا المنطلق سعت الدّراسات النقديّة المعجميّة العربيّة المعاصرة إلى الوقوف على بعض النواحي المعجميّة العربيّة، ومحاولة ضبطها والتّعمق فيها بالتحليل والنّقد، ما جعلها تتوجّه في ذلك توجّهين: التوجّه الأول جاءت دراساته في مجملها وصفية تقليدية تأريخية للمعاجم العربية، بوقوفها على المعاجم التراثيّة نقدا ودراسة، هدف من خلالها أصحابها في غالب الأحيان إلى ضبط أصول المعجمية العربية والتعريف بمدارسها ومناهجها، وتدقيق مصطلحاتها وتحديد نقائصها وعيوبها سواء من حيث الجمع أو الوضع؛ أي كيفية تحديد العناصر الأساسية لمعجم وإعداده، وضبط المعايير التي يجب توخّيها في ذلك دون معالجتها معالجة لغوية بالاعتماد على ما توصّلت إليه المناهج اللسانية الغربية وهذا النوع كثير جدّا وشائع في أبحاث العلماء.

لذا نجد أن وسائل وطرائق أصحابه قد تعدّدت وتنوعت، فمنهم من ركز على معجم قديم بعينه وتناوله بالنقد والتحليل، إذ قلّما نجد معجماً قديماً لم يدرس في كتاب أو بحث أطروحة

جامعية. وبعضهم الآخر كتب في المعجم العربي منذ نشأته فشغلت دراسته مجلداً أو اثنين، وبعضهم الآخر نشر بحثاً أو أكثر في خصائص المعجمات العربية القديمة أو عيوبها، بينما طرق آخرون الموضوع في مقدمة معجم حديث قاموا بتأليفه، بحيث كثيرا ما تكرّرت عبارة "عيوب المعاجم القديمة" في دراسات وكتب الكثيرين، وأشهر ما نمثل به هنا "المعجم العربي نشأته وتطوره" لحسين نصار، الذي يرى فيه محمد رشاد الحمزاوي بأنه أشمل عمل عالج القضية معالجة مطولة، متوخياً في ذلك نهجاً واحداً مركزاً على حياة المؤلف، وثقافته، وفنياته المعجمية، وصلاتها بمختلف المدارس المعجمية العربية، دون أن يعتني بتأثر المعجمية العربية بغيرها أو بتأثيرها فيها، هذا بالنسبة للباحثين العرب، إضافة دراسات بعض المستشرقين الغربيّين كدراسة arabic" haywoord "lexicographie" (26).

أما التّوجه الثاني: فقد حاول فيه بعض المتأخرين ربط الدراسات المعجمية بما جاءت به اللّسانيات الحديثة لمعرفة مدى موافقة مبادئها لها وتحديد درجة العلميّة فيها، سعيا منهم إلى وضع معالم المعجم المعاصر بالاستفادة من تجارب الأمم الأخرى. وقد انقسمت هذه الدراسات هي الأخرى على نفسها إلى قسمين: قسم قدّم قراءة شارحة منطلقها اللسانيات الغربية، شرح فيها النظريات والمناهج اللسانية الحديثة وحاول تطبيقها على الفكر المعجمي العربي من باب إسقاط ما توصلت إليه هذه النظريات على التراث المعجمي، ومثلها"محمود سليمان ياقوت"، "أحمد محمد أبو الفرج الربيعي"، "ابن حويلي الأخضر ميدني"، وقسم آخر نحا إلى الأخذ بهذه النظريات أو بنظرية بعينها، ينطلق منها ليؤسّس لنموذج عربي، وهذا النوع من الدراسات يكمن أن نقول عنه دراسة إبداعية نطمح إلي تحقّقها لدينا–حتى وإن كانت في مجملها مكمّلة للنظريات الغربية– يبدأ فيها صاحبها ممّا توقّفت عنده هذه النظريات، ثم يتوسّع فيها وفقا لمعطيات للغة العربية، مثلما فعل "الفاسي الفهري" في المعجمية الوظيفية، وعلي القاسمي الذي سنقف عنده كنموذج للدارسين العرب الذين لهم أراء وأفكار قيمة في هذا المجال.

جهود علي القاسمي المعجمية:

يعدّ علي القاسمي – وهو باحث عراقي الأصل مقيم في المغرب منذ حوالي خمسين عاما تقريبا– من أبرز اللغويين المعجميين المعاصرين الذين يشهد لهم التاريخ بخدمة اللغة العربية. عرف باهتماماته المتعدّدة التي أثمرت حوالي خمسين كتاباً في مجالات مختلفة، كالقصة والرواية والترجمة

والتعليم العالي والتنمية البشريّة وحقوق الإنسان، المعجمية والمصطلح، أهم كتبه "علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية"، وكتاب "مقدمة في علم المصطلح"، عن مكتبة النهضة بالقاهرة سنة1988. التّقنيات التّربوية في تعليم العربية لغير الناطقين بها (الرباط: الإيسيسكو، 1991)، اتجاهات حديثة في تعليم العربية للناطقين باللغات الأخرى (الرياض: جامعة الرياض،1979)، مختبر اللغة (الكويت: دار القلم، 1970)...، (27) فعلي القاسمي لم يتوان في خدمة اللغة العربية ومعجمها حيث سلك المسلك الذي سلكه غيره من الباحثين الآخرين، فكانت له دراسات وقف فيها على الأبحاث المعجمية في سبيل تحديد منهجيّة جديدة لصناعة المعجمات العربية.

تعدّ التجربة المعجمية لعلي القاسمي من أهم التجارب المعجميّة الحديثة، إن لم نقل عنها بأنها "نظرية معجميّة جديدة"، حاول أن يقدم من خلالها مجموعة من التّعديلات والتحسينات على المعجم العربي، وأن يرسم له منهجيّة جديدة تتماشى وكل التطورات والمعطيات الحاصلة في هذا الإطار، كان يقف فيها كل مرّة على الإشكاليات الشائكة والطارئة التي تعاني منها المعاجم العربية أو الغربية محاولا اقتراح حلول تخرجها من التّيه الذي تتخبط فيه، وسدّ الثغرات التي تعانيها وتعيق تقدّمها، وتصعّب تلقّيها بالنسبة للقارئ، انطلق فيها من التجارب المعجميّة السّابقة له سواء كانت عربية أو غربية، فنظرته هاته لم تأت من عدم وإنما كانت نتيجة لعدة عوامل أهمها:

– شدّة اطلاعه الكبير وتغلغله في الفكر المعجمي خاصة واللغوي عامة، وكذا معرفته الواسعة واطلاعه على آداب اللغات الأخرى ودراساتهم وأبحاثهم المعجمية واللغوية.

– طبيعة تكوينه المعرفي، حيث كان تخصّصه للدكتوراه –في جامعة تكساس في أوستن– علم اللغة التطبيقي، وبالذات صناعة المعجم التي درسها على يد اثنين من كبار العلماء اللسانيين الأمريكيين، الدكتور أرتشبولد أ. هيل، رئيس الجمعية اللغوية الأمريكية آنذاك الذي كان مشرفا له على رسالته في الدكتوراه حول صناعة المعجم، واللساني الشهير جيمس سليد. (28)

– الخبرة التي اكتسبها من مساهمته الميدانيّة في تأليف العديد من المعجمات الأحادية اللغة والثنائية، على غرار"معجم مصطلحات علم اللغة الحديث"عن مكتبة ناشرون بلبنان سنة 1981، ألفه مع مجموعة من الباحثين الآخرين، و"المعجم العربي الأساسي" الذي كان له دور

التّنسيق فيه، إذ عمل منسقاً لفريق اللسانيين العرب الذين ألّفوه، ومعجمات أخرى كانت من إنتاجه الفردي كمعجم "معجم الاستشهادات الموسع"عن مكتبة ناشرون بلبنان سنة 2008 عدد صفحاته حوالي1039 صفحة، وهو المعجم الوحيد الذي ألف في هذا المجال في اللغة العربية لحد الآن.

– تمكّنه من عدة لغات مكنته من التعرف على منهجيات المعاجم التاريخية للغات الإنجليزية والألمانية والفرنسية والأسبانية والانجليزية.

– نشاطه الكبير في المجامع اللغوية، حيث شغل نفسه بذلك بجدّ واجتهاد، والدّليل على ذلك أنه كان عضوا مراسلا في مجمع اللغة العربية بالقاهرة؛ هذا الذي أسند إليه مهمة وضع منهجيّة للمعجم التاريخي للغة العربية، أفرد لها القاسي كتابا خاصا جاء بعنوان "صناعة المعجم التاريخي للغة العربية" في650 صفحة من الحجم الكبير عن (مكتبة لبنان ناشرون)، كما كان عضوا مراسلا في مجمع اللغة العربية بدمشق، ومستشارا في مكتب تنسيق التعريب بالرباط، والمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة بالرباط التي ترأس فيها عدة إدارات. وهذه الانخراطات والمشاركات في عدة منظمات ومجامع لغوية تظهر لنا بجلاء شدّة انشغاله واهتمامه بمشكلات اللغة العربية ومعجمها (29).

إن كل هذه العوامل المؤهلات والمشاركات الميدانية جعلت الباحث يعاين العمل عن كثب، ما أكسبه تمرسّا ورؤية وحسّ نقدي، وقدرة على تقديم الحلول والإتيان بالبديل، وسدّ الفجوات التي تعترض المعجميين وتقف في طريقهم، مع إبداء الرأي الذي يميل في أغلبه إلى الصواب إلى أبعد الحدود كلما اقتضى الأمر ذلك، فرأيناه يثمر معجمات عدّة في المجال التطبيقي، ودراسات وآراء تنظيريّة قيمة في العديد من القضايا المعجمية –افتقدت لدى الكثيرين أمثاله من الباحثين في هذا المجال– أوردها في كتبه، خاصة كتابيه "المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق" عن مكتبة ناشرون لبنان، بيروت سنة 2003، وكتاب "علم اللغة وصناعة المعجم" عن نفس المكتبة أيضا، سنة 2004. ففي كتابه الأول "المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق" الذي جعله في ستة عشر فصلا، ناقش عدّة قضايا عامة وخاصة، كقضية المعجم والقاموس، الخصائص المميّزة للمعجمية العربية، ترتيب المداخل في المعجم، إشكالية المعنى والتعابير السّياقية فيه المعجم العربي،

المعجم العربي للناطقين باللغات الأخرى وكيفيّة صناعته، معجم الاستشهادات وتقنيات تأليفه، المعاجم العربية المتخصصة ومساهمتها في نقل التكنولوجيا، المعجم العربي ومشاكل المترجم في المنظمات الدولية، مبادئ المعجمية الحديثة في معجم المورد، المترجم والمعجم الثنائي اللغة: تطبيقات على معجم المنهل، اختصار المعاجم: أهدافه وطرائقه. وهي كلها قضايا تتعلق بخصائص وأسس الصناعة المعجمية سواء كانت للمعاجم اللغوية أحادية اللغة أو ثنائيّة، عامة أو متخصصة.

أما فيما يخص كتابه الآخر"علم اللغة وصناعة المعجم"، فقد أفرده لمشكلات المعجمات ثنائية اللغة وجعله في خمسة فصول، تحدّث في فصله الأول عن علم اللغة وصناعة المعجم، والفصل الثاني خصّصه للتصنيف النوعي لهذه المعجمات، وقف فيه على التّصنيفات المقدمة من قبل مجموعة من العلماء الغربيين بالشرح والنقد، كتصنيف "ششربا"، "سيبوك"، "مالكيل"، "ألن ري" وغيرهم، ثم قدم تصنيفه الخاص الذي رآه مناسبا، وفي الفصل الثالث تحدّث أيضا عن المشكلات النحوية في المعجم الثنائي اللغة، وقسمها إلى قسمين: المعلومات الصوتية ناقش فيها نمو المعلومات الصوتية في المعجم، ضرورة تضمين المعجم هذه المعلومات، مقدارها فيه، المبادئ المتبعة في استخدام التهجئات الصوتية، أما المعلومات الصرفية والنحوية، فنجده قد ناقش فيها قلة هذه المعلومات وركّتها في المعجم التقليدي، كيفية تقديمها في المعجم، تأثير النحو على المعجم، مع تقديمه لمنهج جديد لأقسام الكلام في المعجم. وفي الفصل الرابع فناقش إشكالية الدلالة في المعجم الثنائي اللغة، وأهم ما عالجه تحت هذا العنوان صعوبة إيجاد المرادفات وأسباب ذلك، وسائل تحقيق الدقة في المرادفات، التمييز الدلالي وحالات استخدامه وكيفية ذلك، إضافة إلى طرق جمع شمل العوائل اللفظية، وفي الأخير ناقش قضايا أخرى تتعلق بطرق استخدام الألفاظ والشواهد اللفظية والصوريّة، والصناعة المعجمية الثنائية اللغة وتعليمية اللغات.

ما يلاحظ على هذين الكتابين أنهما جمعا معظم أرائه؛ فالأول يمثّل دراسة وصفيّة لمجموعة من القضايا العامة ومناقشتها وتقديم حلول لها، أما الثاني فيمكن اعتباره دراسة وصفيّة جدّ دقيقة لما يمكن أن يكون عليه المعجم الثنائي. وإلى جانبهما دراسة أخرى تفصيليّة لما يمكن أن يكون عليه المعجم التاريخي بصفة عامة، والخاص باللغة العربية على وجه الخصوص، بناها على أساس ما توصل إليه من دراسته للمعاجم التاريخية للغات الأخرى على غرار المعجم التاريخي للغة

الفرنسية والألمانية والإسبانية، وهذا ما وضّحه في كتابه السالف الذكر "صناعة المعجم التاريخي للغة العربية" الذي أنتج خصيصا لذلك.

أمّا عن أهم الآراء والأفكار الجديدة التي جاء بها علي القاسمي من خلال مناقشته لمختلف القضايا المعجمية المطروحة، فنجد:

– اقتراحه لتصنيف جديد ميّز فيه بين سبعة أنواع متقابلة من المعجمات هي: (30)

- معجمات للناطقين بلغة المتن(لغة الأصل أو لغة المدخل) ومعجمات للناطقين بلغة الشرح(أو لغات الترجمات).
- معجمات للّغة المكتوبة(الفصحى) ومعجمات للغة المحكية(العامية).
- معجمات للتعبير معجمات للفهم.
- معجمات لاستعمال الناس ومعجمات للترجمة الآلية.
- معجمات تأريخية ومعجمات وصفية.
- معجمات لغويّة ومعجمات موسوعية.
- معجمات عامة ومعجمات متخصصة

ما يلاحظ على هذا التصنيف أنه جاء مخالفا للتصنيفات الأخرى التي سبقته، الأنواع الأربعة الأولى فيه تختص بالمعجمات الثنائية فقط، في حين يمكن تعميم الأنواع الثلاثة الأخيرة على المعجمات أحادية اللغة أيضا.

–دعوته إلى ترتيب جديد متعلق بالمعجمات ثنائية اللغة لغير الناطقين بالعربية، يجمع فيه بين محاسن الترتيب الألفبائي والترتيب الجدري ويكون ذلك وفق طريقتين:

الطريقة الأولى: ترتّب فيها المداخل ترتيبا ألفبائيا، ويوضع فيها الجدر الذي اشتقت منه كلمة المدخل بين قوسين كتذكير للقارئ.

الطريقة الثانية: ترتّب فيه مواد المعجم جذريّا، مع وضع كشاف في أول المعجم ترتب فيه الألفاظ ألفبائيا ويوضع أمامه الجدر أو رقم الصفحة التي يرد فيها معناه.

–اشتراطه في الشواهد حتى تكون مؤثرة شرطين أساسيين يرى بأنهما ضروريين، أولهما يتعلق بالاقتصاد وبالاستعمال، والآخر بدقة توقيت الاستخدام مع تجنب تكديس الشواهد في المكان الواحد، وحسن اختيارها المناسب للمكان المناسب، لأن الاستشهاد في نظره ليس حلية يزين بها،

وإنما مرجع يستعين به القارئ في تحديد المعنى، لهذا يرى بضرورة توخي المؤلف لدقة الشاهد وصحته، مع تجنب التّحوير الذي يؤدي إلى الإخلال به أو تشويه لفظه إضافة إلى ضرورة إسناده إلى صاحبه، وهذا أمر ضروري لأن معرفة المصدر يزيح الشك عنه ويثبت صحته ويزيد من قوته، ومن باب إيضا إعطاء كل ذي حق حقّه.(31)

-اقتراحه ترتيبا جديدا للمادة في معجمات الاستشهادات يقوم على طريقتين يمكن الأخذ بهما: ترتيب ألفبائي وهو كما يرى علي القاسمي من أبسط الترتيبات، ترتب فيه الاستشهادات الواحدة تلوى الأخرى بطريقة تراتبيّة ألفبائيّة، انطلاقا من أول حرف حتى آخر حرف، مع إضافة فهرس يتضمن أسماء قائلي الشواهد وموضوعاتها حتى تزداد قيمته، ويتجلّى هذا الترتيب في كتب الأمثال التي تعد نوعا مخصّصا من معجمات الاستشهادات، لكن ما يشترطه هذا المنهج على المؤلف أن يكون حافظا لترتيب الحروف الألفبائية. أما الطريقة الثانية فتقوم على ترتيب المواد حسب قائلها تجمع فيها استشهاداته تحت اسمه، وعلى الباحث عن قول ما أن يعود إلى اسم صاحبه، لذا عليه أن يعرف اسم صاحب القول أولا كي يعرف مكانه من المعجم، ويرى علي القاسمي أن ترتيب أسماء المؤلفين يكون أما ألفبائيا(طريقة معجم أكسفورد)، أو زمنيا (الأقدم فالأحدث)مثلما فعله معجم روبير الفرنسي، أما فيما يخص ترتيب الاستشهدات تحت الأسماء فيكون حسبه ألفبائيا، يأخذ بالحرف الأول الذي يبتدئ به الشاهد، أو حسب عناوين الكتب التي أخذت منها. (32)

- تقديمه حلاّ لكيفية استعمال المميّزات الدلالية، وهو حلّ ينبني على التصنيف النوعي للمعجمات الذي اقترحه سابقا، ويتماشى مع المبدأ الذي وضعه، إذ يشترط في المعجم الثنائي اللغة أن يسعى إلى تحقيق غرض واحد فقط(الفهم أو التعبير)، وخدمة نوع واحد من القراء(الناطقين بلغة المتن أو الناطقين بلغة الشرح)، وانطلاقا من هذا ندى بصياغة المميزات الدلالية بلغة المتن إذا كان المعجم معدا للناطقين بها، وبلغة الشرح إذا كان المعجم معدا للناطقين بها؛ أي يجب تقديم المميّزات الدلالية باللغة القومية للقارئ الذي صنف المعجم لمساعدته. (33)وبالنسبة لاختيار المرادفات الدقيقة فيرى ضرورة وضع المعجمي نصب عينيه المبادئ الرئيسية الثلاث التي اقترحها نيدا من قبل والمتمثلة في:

- "يجب أن تمثل الترجمة الاستعمال المتعارف عليه في اللغة المضيفة أو المستعيرة.

- يجب أن يكون للترجمة معنى مفهوم.
- يجب أن تنقل الترجمة معنى الأصل بأمانة" (34).

– اعتباره سبب فشل العديد من المعاجم ثنائية اللغة يعود إلى ازدواجية الغرض، والمعنى أن المصنف أو واضع المعجم يحاول الجمع بين عدة أغراض، لدى ينصح بضرورة توخي غرض واضح فقط.

وكخلاصة لما مضى يمكن القول بأنّ التجربة المعجمية لعلي القاسمي قد اتسمت بالشمولية؛ حيث حاول من خلالها أن يلم بجميع القضايا المعجمية التي هي محل إشكال؛ فرأيناه يقف موقف الناقد المحلل لتراثنا العربي وللفكر المعجمي الغربي وما جاء به من نظريّات ليجمع بين التراث والحداثة ليس من باب النظرة الاسقاطيّة أو التشيّعية لمذهب على آخر، وإنما من باب الوقوف على الكل والإلمام به، ومعالجته معالجة علميّة دقيقة ملمّة بجميع جوانب وأطراف القضايا المطروحة، محدّدا النّقص أولا ومقدّما البديل الذي يراه مناسبا، بحيث لم يعمد إلى تقديم رأيه مباشرة، كي لا يبدو وكأنه غير مؤسس—كما فعل الكثيرين– ولم ينتصر لنظرية ما إلاّ بعد إخضاعها لمحكّ النّقد، ومقارنتها بالنظريات الأخرى من نفس المجال، حتى يبيّن للقارئ موطن محاسنها وهنّاتها، ثم يخلص بعدهاّ إلى إبداء رأيه أو الإتيان ببديل يسدّ هذا النقص الذي يعتري الأفكار السابقة له، وهذا ما من شأنه أن يبعث الفكر المعجمي العربي من جديد ويدفع به قدما إلى الأمام، فنظرته هذه يمكن اعتبارها نظريّة معجميّة حديثة حقيّقة لا غنى لنا عنها، إذ لا يمكن لباحث في هذا المجال أن يخوض غمار بحثه مهما كان، دون العودة إلى كتب علي القاسمي التي تعتبر مراجع قيمة لا يمكن الاستغناء عنها، لذا فالوقوف على هذه التجربة كوقفتي هاته –التي أعتبره مجرد محرك وإثارة إشكالية للبحث– لا يكفي، لأننا في الحقيقة بحاجة لأبحاث معمّقة ومطوّلة في مثل هذه التجارب التي ترقى خلف الأضواء وهي من بين محرّكات وبواعث البحث المعجمي المعاصر.

الهوامش:

1. ينظر، أحمد فرج الربيعي، مناهج معجمات المعاني حتى نهاية القرن السادس الهجري، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر (د ط)، 2001، ص14.

2. عبد القادر عبد الجليل، المدارس اللغوية دراسة في البنية التركيبية، دار صفاء للنشر والتوزيع ، مصر، ط1، 2009، ص71.
3. ينظر، حكمت كشلي، تطور المعجم العربي من مطلع القرن التاسع عشر حتى علم 1950م، (دراسة – تحليل- نقد)، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، ط1، 2002، ص15.
4. ينظر، إميل يعقوب، المعاجم اللغوية بداءتها وتطورها، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، (د ط)،(د ت)، ص 27.
5. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
6. ينظر، رجب عبد الجواد إبراهيم، دراسات في الدلالة والمعجم، دارسات في الدلالة والمعجم، دار غريب، (د ط)، 2001، ص148.
7. ينظر، إميل يعقوب، المعاجم اللغوية بذاءتها وتطورها، ص28.
8. ينظر، فايز الداية، علم الدلالة العربية بين النظرية والتطبيق، دراسة تاريخية، تأصيلة نقدية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، (د ط)، (د ت)، ص ص 208،209.
9. ينظر، حلمي خليل، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، دار المعرفة الجامعية، مصر، (د ط)، 2003، ص119
10. ينظر، فتح الله سليمان، دراسات في علم اللغة، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 2008، ص65.
11. محمد رشاد الحمزاوي، النظريات المعجميّة وسبلها إلى استيعاب الخطاب العربي، مؤسسات بن عبد الله للنشر والتوزيع- تونس، (د ط)، (د ت)، ص37.
12. المرجع نفسه، ص14.
13. أحمد فارس الشدياق، الجاسوس على القاموس، القسطنطينية، (د ط)، 1299، ص1-6.
14. السيوطي، المزهر في اللغة وأنواعها، ج1، مكتبة دار التراث، القاهرة، (د ط)، (د ت)، ص77-92.
15. محمد رشاد الحمزاوي، النظريات المعجميّة وسبلها إلى استيعاب الخطاب العربي، ص15.
16. المبروك زيد الخير، محاضرات في قضايا المعجم العربي وعلاقتها بالدرس اللساني الحديث، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2011.
17. ينظر، عماد سليم الخطيب، في الأدب الحديث ونقده عرض وتوثيق وتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 2009، ص 22.

18. ينظر، عدنان الخطيب، المعجم العربي بين الماضي والحاضر، مكتبة ناشرون، لبنان، ط2، 1994، ص 47.
19. سعيد الخوري الشرتوني، أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد، مقدمة، مطبعة مرسيلي الياسوعية، بيروت، (د ط)، 1893، ص2.
20. لويس معلوف، المنجد في اللغة، مقدمة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، (د ط)، 1908، ص01.
21. عبد المجيد الجرّ، المعجمات والمجامع اللغويّة، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1994،ص123.
22. ينظر، الأمير مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية، في القديم والحديث، دار صادر، بيروت، ط3، 1995، ص69.
23. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ط2، (د ت) ص 13.
24. المرجع نفسه، مقدمة الطبعة2، ص13.
25. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر،(د ط) 1955، ص ج-هـ.
26. محمد رشاد الحمزاوي، من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1، 1986، ص40.
27. الموقع الالكتروني:http://www.alnoor.se/author.asp?id=2232 ، يوم 2015/12/1، الساعة10:30.
28. الموقع الالكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki، يوم 2015/12/01/، الساعة 10:20.
29. الموقع الالكتروني:http://www.alnoor.se/author.asp?id=2232 ، يوم 2015/12/1، الساعة10:30.
30. ينظر، علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط2، 1991، ص31.
31. ينظر، علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 2003، ص166، 167.
32. ينظر، المرجع نفسه، ص187-189.
33. علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ص111.
34. المرجع نفسه، ص94.